

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم
الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة للاطلاع ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠

لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبعية المجلس الأعلى

لرعاية الفنون والآداب والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مجمع اللغة العربية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم وزارة الثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقل تبعية أكاديمية الجمهورية

العربية المتحدة للفنون بروما من وزارة التعليم إلى وزارة الثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة لمكتاب ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للآثار المصرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة العامة للفنون والآداب ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٩ بتولى وزير الدولة لرئاسة الجمهورية الاختصاصات المقررة بالقوانين واللوائح لوزير الإعلام والثقافة إلى أن يتم تنظيم الأجهزة التي كانت تابعة لوزارة الإعلام والثقافة ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

الفصل الأول

المجلس الأعلى للثقافة

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى " المجلس الأعلى للثقافة " تتبع الوزير المختص بشئون الثقافة ويكون مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يهدف المجلس الأعلى للثقافة إلى تيسير سبل الثقافة للشعب وربطها بالقيم الروحية وذلك بتعميق ديمقراطية الثقافة والوصول بها إلى أوسع قطاعات الجماهير مع تنمية المواهب في شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب ، وإحياء التراث القديم وإطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الإنسانية وتأكيدهم المجتمع الدينية وأروحية وأخلاقية .

وللمجلس الأعلى في سبيل تحقيق أهدافه القيام بما يلي :

(١) تخطيط السياسة العامة للثقافة ، في حدود السياسة العامة للدولة ، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه نشاطها المختلفة .

(٢) وضع ميثاق شرف للعمل الثقافي في مختلف مجالاته والإشراف على تنفيذه والالتزام به .

- (٣) رعاية الابداع الفكرى والفنى وحماية حقوق التأليف والاداء وتأمين المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب .
- (٤) رعاية الجامعات والجمعيات العلمية والثقافية وتوفير الظروف المناسبة لها لتحقيق أهدافها .
- (٥) إصدار التوجيهات والتوصيات إلى الهيئات الأهلية العامة في ميادين الثقافة بما يتفق والسياسات العامة المتبعة في هذا الشأن .
- (٦) تشجيع الأعمال الننية الرفيعة ودعم الخدمات الفنية التي تؤدي للتجمعات الطلابية والعمالية وقطاع الفلاحين في القرى والمشاركة بالعمل في سبيل وصول الثقافة بجميع أنواعها إلى هذه القاعدة العمالية العريضة .
- (٧) الاهتمام بثقافة الطفل والعمل على تنمية مواهبه وتشجيع قدراته لإعداد جيل من الشباب الوطنى قادر على حمل الرسالة .
- (٨) تشجيع الإنتاج الرفيع للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية عن طريق إنشاء البيوت الفنية والتنسيق بينها .
- (٩) اقتراح أوجه التطوير في برامج التعليم وأساليب نشر الوعي الثقافى والتثوق الفنى في مختلف المراحل التعليمية بالمدارس والجامعات .
- (١٠) تحديد مقاييس الجودة ومعاييرها في مختلف نواحي الإنتاج الفكرى في مجالات الثقافة المختلفة وتوحيد الأسس التي تقوم عليها المسابقات والإعانات والجوائز التقديرية والتشجيعية ، كما يتولى منح هذه الجوائز والإعانات ويشير بالرأى على الهيئات التي تتولى منحها .
- (١١) اقتراح أوجه التطوير في البرامج الإذاعية والتليفزيونية والتوصية لدى اتحاد الاذاعة والتليفزيون بأساليب ادماج الثقافة والفنون في المواد المذاعة صوتيا ومرثيا .
- (١٢) اقتراح تعيين ممثلين للمجاس في سفارات جمهورية مصر العربية بالمواسم العالمية والعربية لتوثيق الروابط القياسية مع شعوب العالم .
- (١٣) اقتراح تمثيل جمهورية مصر العربية في المؤتمرات والمهرجانات الثقافية والفنية الاقليمية والدولية .

مادة ٣ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية الوزير المختص بشئون الثقافة .

مادة ٤ - يشكل المجلس الأعلى للثقافة على النحو التالي :

- * الوزير المختص بالثقافة ، رئيسا .
- * وزير التعليم ، أو من ينوبه .
- * وزير السياحة ، أو من ينوبه .
- * وزير الدولة للشباب والرياضة ، أو من ينوبه .
- * أمين عام المجلس الأعلى للثقافة .
- * رئيس مجلس الأمناء باتحاد الإذاعة والتلفزيون .
- * ممثل لوزارة الخارجية يختاره الوزير المختص .
- * ممثل للمجلس الأعلى للجامعات يختاره المجلس .
- * رؤساء الأجهزة والهيئات الثقافية التابعة للمجلس .
- * مدير البيوت الفنية .
- * رئيس اتحاد الكتاب .
- * نقيب الفنانين التشكيليين .
- * نقيب المهن التمثيلية .
- * نقيب المهن السينمائية .
- * نقيب الموزون الموسيقية .

* عدد من الأعضاء لا يزيد عن اثنين وعشرين يختارون من بين المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب ويمثلون مختلف الأنشطة الثقافية .

ويصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٥ - المجلس الأعلى للثقافة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها ، وله أن يقر ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وله وعلى الأخص :

- (١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والنسب للهيئة دون القيد باللوائح الحكومية .
- (٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم .

- (٣) الموافقة على مشروع الموازنة السنوية .
- (٤) النظر في كل ما يرى رئيس المجلس الأعلى عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .
- مادة ٦ - يكور للمجلس الأعلى للثقافة أمين عام يصدر بتعيينه وتحديد مرتباته وبدلته قرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٧ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة أمانة عامة يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس المجلس تعمل تحت إشراف الأمين العام للمجلس وتختص بمعاونة المجلس وشعبه وبنائه في تحضير الأعمال ووضع التقارير والبحوث والبيانات والإحصاءات وتبأشر الأعمال المالية والإدارية للمجلس كما تتولى تنفيذ ومتابعة قرارات وتوصيات المجلس وتعمل بصفة خاصة على :
- (١) تنفيذ برامج المساعدات العلمية والإعانات المالية للجمعيات الثقافية والفنية .
 - (٢) تنفيذ أعمال الرقابة على المصنفات الفنية .
 - (٣) التنسيق بين المحافظات فيما تقوم به أنشطة الثقافة الجماهيرية .
 - (٤) مباشرة اختصاصات العلاقات الثقافية الخارجية بالتعاون مع الأجهزة المختصة وتنظيم سفر الفرق والمعارض الأثرية والفنية والأدبية .
 - (٥) نشر الثقافة السينمائية وإنتاج الأفلام التسجيلية والتجريبية وإقامة المهرجانات الدولية والمحلية وأسبوع الأنلام داخل الجمهورية وخارجها .
 - (٦) نشر الذوق في مجالات الفنون التشكيلية .
 - (٧) رعاية الثقافة المسرحية واتذيق بين أنشطة المسرح والموسيقى والفنون الشعبية والاستعراضية .
 - (٨) رعاية ثقافة الطفل والعمل على تنمية مواهب وقدراته وتقديم النماذج المتميزة في هذا المجال .
- مادة ٨ - تنشأ بقرار من المجلس الأعلى للثقافة بيوت للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتتولى المشاركة في التوجيه القومي عن طريق الارتفاع بمستوى الإنتاج المسرحي والموسيقى وتشجيع المواهب والقدرات .

على أن يكون لكل بيت موازنة داخلية تحدد موارده ومصروفاته ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس المجلس .

مادة ٩ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتبلغ قرارات المجلس إلى الوزير المختص بشئون الثقافة لاعتمادها كما تبلغ القرارات بعد اعتمادها للوزارات والأجهزة والهيئات المركزية والهيئية المعنية لتنفيذها ، ويضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعه .

مادة ١٠ - للمجلس الأعلى للثقافة أن يشكل شعبا ولجانا دائمة أو مؤقتة للمساعدة في مباشرته لاختصاصاته ويجوز أن يضم إلى تلك اللجان والشعب خبراء من داخل المجلس أو خارجه .

مادة ١١ - يتولى رئيس المجلس الإشراف على شئونه والتحقق من حسن سير العمل به ويتولى تقديم تقارير دورية إلى المجلس بعدها الأمين العام عن سير العمل ومدى تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة في هذا الشأن .

مادة ١٢ - يكون للمجلس الأعلى للثقافة موازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة طبقا لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣

الفصل الثاني

في الأجهزة الثقافية التابعة للمجلس

مادة ١٣ - تستمر الهيئة العامة للكتاب في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة .

مادة ١٤ - تستمر الهيئة العامة للآثار المصرية في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة .

ويضم لها صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والصور، الصادر
بإنشائه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨

مادة ١٥ - تستمر أكاديمية الفنون في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها
في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية .

مادة ١٦ - تتخذ الإجراءات اللازمة لإنشاء شركة للاستوديوهات والإنتاج السينمائي
تتولى إنشاء وإدارة الاستوديوهات والمعامل وإنتاج الأفلام ذات أهداف
الوطنية والقومية .

مادة ١٧ - تتخذ الإجراءات اللازمة لإنشاء شركة للتوزيع ودور العرض السينمائي
تتولى توزيع الأفلام السينمائية وإنشاء وإدارة دور العرض وتطويرها .

مادة ١٨ - ينشأ مجلس للثقافة بكل محافظة يشكل برئاسة المحافظ ويصدر تشكيل
المجلس وتعيين خبرائه بقرار من المحافظ المختص .
ويتولى المجلس التنسيق بين النشاطات المختلفة للهيئات المعنية بالثقافة داخل حدود
المحافظة ، ويكون مدير مديرية الثقافة أميناً للمجلس .

مادة ١٩ - تنشأ مديرية للثقافة بكل محافظة تتولى مباشرة الاختصاصات المنصوص
عليها في قانون الحكم المحلي الصادر بالدانور رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية ، وتدرج
اعتماداتها في فرع مستقل في موازنة المحافظة .

وتشكل المديرية بقرار من المحافظ المختص من العاملين بأجهزة الثقافة بالمحافظة
أو غيرهم .

الفصل الثالث

أحكام عامة وختامية

مادة ٢٠ - يانغى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وتنقل
اختصاصاته إلى المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢١ - تنفى الهيئة العامة للفنون والآداب وتؤول اختصاصاتها للمجلس
الأعلى للثقافة .

مادة ٢٢ - تلغى الهيئة العامة للسبينا والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتحل محلها البيوت المسرحية المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القرار والشركتان المنصوص عليهما في المادتين (١٦، ١٧) من هذا القرار .

مادة ٢٣ - يلحق مجمع اللغة العربية بوزارة التعليم .

مادة ٢٤ - تؤول إلى المجلس الأعلى للثقافة من أصول الهيئات المملوكة ملكية الاسترديوهات والمعامل ودور العرض وغيرها من الأصول التي لم تنقل ملكيتها إلى الهيئات والأجهزة المنشأة بموجب هذا القرار .

ويحل المجلس الأعلى للثقافة محل الهيئات المملوكة في مباشرة الاختصاصات التي لم يرد النص على نقلها إلى الجهات التي حلت محلها ، كما يؤول للمجلس ما لها من حقوق وما عليها من التزامات متعلقة بهذه الاختصاصات .

مادة ٢٥ - تقانذ إجراءات نقل كافة وظائف واعتمادات موازنات كل من ديوان عام وزارة الثقافة والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعزوم الاجتماعية والثقافة الجماهيرية والهيئة العامة للفنون والآداب والهيئة العامة للسبينا والمسرح إلى المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢٦ - يصدر الوزير المختص بشؤون الثقافة القرارات اللازمة لتشكيل لجان تتولى ما يلي :

* إعداد انيا كل التنظيمية وجداول ترتيب الوظائف والمقررات الوظيفية للمجلس الأعلى للثقافة وأجهزته ، تمهيدا لاعتمادها من الجهات المختصة .

* حصر العاملين بوزارة الثقافة والأجهزة رادئيات المملوكة واقتراح توزيعهم على الأجهزة والهيئات الجديدة او غيرها .

* حصر الأموال والموجودات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لنقلها إلى المجلس الأعلى للثقافة والأجهزة والهيئات الجديدة وذلك حسب طبيعة عملها واحتياجاتها .

* تقييم أصول وخصوم الهيئات المملوكة وتصنيفها مراكها الماية .

مادة ٢٧ - يعتبر الوزير المختص بشؤون الثقافة هو الوزير المختص في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات الثقافية والأدبية والفنية التي يقتصر نشاطها على مجالات الثقافة والفنون والآداب كما يعتبر المجلس الأعلى للثقافة هو الجهة المختصة في تطبيق أحكام القانون المذكور بالنسبة لهذه الجهات .

وعلى هذه الجمعيات أن تعيد شهر نظمها خلال ستة أشهر وفقاً للنظام الذي يضعه المجلس الأعلى للثقافة وتتخذ الإجراءات لنقل الاعتمادات المالية المخصصة بموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية لهذه الجمعيات والمؤسسات والاتحادات إلى موازنة المجلس الأعلى للثقافة .

مادة ٢٨ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ (٣ أبريل سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٠

بإعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩١٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية المعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ ؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد أنشطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ؛
وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التنفيذية بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بإصدار قانون الضمان الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نضا الماملين امدينين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن اختصاصات وزارة الشؤون

الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها ؛